

قضية

الانتخابات النيابية الفرعية: حذيرات؟

رسائل إلى المحرر

رّد متّ شارل عريبد

جاءنا من رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي، شارل عريبد، الرّد الآتي:

لقد طالعنا «الأخبار» في عددها الصادر يوم أمس بمقال يحمل عنوان «الطيريرك مصرّ على انتخابات مجلس الكاثوليك»: انقسام حول جريصاتي»، تناولني في جزء منه بشكل مغاير كلياً لحقيقة الأمور، لذا أوّد توضيح النقاط الآتية:

لم أكن يوماً ضمن أي اصطاف سياسي أو حزبي، في بلد أؤمن بأنه أحوج ما يكون إلى قواسم تجمع الناس لا تفرقهم.

إن الاجتماع المذكور في موضوع المقال قد تداعى إليه عدد من الشخصيات الكاثوليكية ذات الحضور والحيوية، وهي شخصيات لا ارتباطات سياسية وحزبية لها، وأنا كغيري من الحاضرين حريص على عدم إدخال المجلس الأعلى «بزواريب السياسة الضيقة»، لكونه إطاراً جامعاً يتعالى عن الصغائر التي يحاول البعض حشره فيها لحسابات خاصة، و«ادلع» سياسي لم يعد خافياً على الكثيرين.

دوماً كنت من المؤمنين بأن «المجلس الأعلى» يجب أن يبقى خارج أية اصطفاقات سياسية، وذلك من خلال ضمه أشخاصاً مستقلين قادرين على القيام بمهامهم جنباً إلى جنب مع غبطة الطيريرك يوسف العيسى الذي يعلم أكثر من أي شخص آخر مصلحة الطائفة وحاجاتها وشجونها.

لذا لا يجوز أن يكون المجلس الأعلى ممدخلاً أو مستقراً للبعض لإعادة تعويم حضورهم السياسي أو لاسترجاعه أو للمحافظة عليه، فالوقت غير مناسب للمناقشات والتراشق والتبازر الإعلامي، فهل بات هم الكاثوليك اليوم، كسائر اللبنانيين وخاصة جيل الشباب، هو بإفئصال معارك وانحصارات وهمية؟ ولماذا تكون الحركة القائمة حول المجلس الأعلى مجرد حمية موسمية كل ثلاث سنوات قبل موعد الانتخابات ليلذل بعدها المجلس في سبات وعدم إنتاجية؟

وأخيراً، إن الأصول المهنية للعمل الصحافي الموضوعي، تتطلب بالحد الأدنى ألا تبنى الكتابيات وكتائبها «حقائق مطلقة» على مصادر ومتابعات، بينما لا يتّم التواصل مع الشخص المعني لاستيضاح حقه في التوضيح والإجابة عن أي استفسارات كانت.

ولكم متني خالص الشكر والتقدير

شارل عريبد

متّ المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akbar.com. على أن تتلقّى الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصحها 150 كلمة.

نتجه رئاسة الجمهورية إلى الدفع نحو إجراء الانتخابات النيابية الصرعية في اوله احد من شهر حزيران المقبل، الموضوع وُضع على طاولة البحث، ففي ميزات الربح والخسارة، إجراء هذه الانتخابات لملء المقاعد التسعة في ست دوائر يعطي الأفضلية لقوة السلطة، خصوصاً ان 5 دوائر منها ستخوض الانتخابات وفقاً للنظام الألكتروي

رئى إبراهيم

لا انتخابات نيابية مبكرة، ليس الأمر بالمفاجأة، فاستراتيجية النواب المستقلين الثمانية (مروان حمادة، هنري حلو، بولا يعقوبيان، نديم الجميل، سامي الجميل، إلياس حكنش، نعمة أفرام وميشال معوض) بالاستقالة عقب انفجار المرفأ ظلّاً منهم أن ذلك سيؤدي إلى حل البرلمان نتيجة توقعهم كز سحجة الاستقالات، جاءت لحظتها بالفشل، ولا سيما أن تعويلهم على لحاق قوى 14 آذار بهم من أحزاب القوات والمستقبل والأشترائي أتى في غير محله، وبالتالي، خسر هؤلاء مقاعدهم النيابية ولم يربحوا شيئاً بالحل. ولأن عدد المقاعد الشاغرة الفرعية لهذه المقاعد، وأرسله إلى الحكومة موصياً بإجراء الانتخابات الفرعية قبل تاريخ 13 تشرين الأول، أي خلال شهرين من تاريخ الشغور، إلا أن الحكومة المصرفة للأعمال لم توفّق المرسوم، ودخلت مسالة عدم تعيين موعد للانتخابات خلال شهرين من تاريخ الاستقالة في إطار الخالفة الدستورية لكن مع وفاة النائب اللتني ميشال المر أخيراً، عاد الحديث عن إجراء انتخابات فرعية ملء 9 مقاعد موزعة على ست دوائر، وعلمت «الأخبار» أن الموضوع كان مدار بحث في قصر بعيدا، وشمّة اتجاه لدى رئاسة الجمهورية للدعوة إلى تعيين موعد للانتخابات الفرعية يوم الأحد 6 حزيران المقبل.

قرار رئيس الجمهورية ميشال عون بملء الشغور في المقاعد النيابية يعني أن 6 دوائر ستكون على موعد مع معارك انتخابية مبكرة، ورغم أن هذه الانتخابات ستجري في «قانون النسبية»، إلا أن 5 دوائر من أصل 6 ستقتصر وفق النظام الألكتروي، وذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة 43 من قانون الانتخاب 2017/44 تنصّ على أن «تجري الانتخابات النيابية الفرعية لملء المقعد الشاغر على مستوى الدائرة الصغرى العائد لها هذا المقعد، وفقاً لنظام الاقتراع الألكتروي على دورة واحدة، وتحدّد مراكز الاقتراع ضمن هذه الدائرة بقرار من الوزير». أما إذا تخطى الشغور المقعدين في الدائرة الانتخابية الكبرى، اعتمد نظام الاقتراع النسبي وفق أحكام هذا القانون»، ما تقدّم يعني أن قضاء الشوف سيخوض انتخاباته وفقاً للنظام الألكتروي لملء شغور مقعد

2017/44 تنصّ على أن «تجري الانتخابات النيابية الفرعية لملء المقعد الشاغر على مستوى الدائرة الصغرى العائد لها هذا المقعد، وفقاً لنظام الاقتراع الألكتروي على دورة واحدة، وتحدّد مراكز الاقتراع ضمن هذه الدائرة بقرار من الوزير». أما إذا تخطى الشغور المقعدين في الدائرة الانتخابية الكبرى، اعتمد نظام الاقتراع النسبي وفق أحكام هذا القانون»، ما تقدّم يعني أن قضاء الشوف سيخوض انتخاباته وفقاً للنظام الألكتروي لملء شغور مقعد

النائب المستقبل مروان حمادة، كذلك الأمر بالنسبة إلى المقعد الماروني الشاغر في عاليه بعد استقالة هنري الحلو. ولأن عدد المقاعد الشاغرة في دائرة بيروت الأولى هو مقعدين (نديم الجميل وبولا يعقوبيان)، فإن الانتخابات ستجري أيضاً على أساس النظام الألكتروي. في المتن الشمالي، ثلاثة مقاعد شاغرة، وذلك بقود إلى انتخابات وفقاً للنظام النسبي على المقعدين المارونيين (خلفاً لسامي الجميل والباس حننش) والمقعد الأثوذكسي (خلفاً لميشال المر). أما في كسروان التي استقال منها النائب الشاغر نعمت أفرام، فسيعتمد النظام الألكتروي. في نفسه في زغرنا حيث استقال ميشال معوض.

ما سبق، يرحح كفة الأحزاب على كفة المستقلين أو المجتمع المدني. وذلك لأن المقعد الشاغر على مستوى الدائرة يميل الدفة لصالحهم عند احتساب النتائج بواسطة النظام الألكتروي، ولا سيما أنه لا بلوك مقابل مجموعات المجتمع المدني بل مجموعة تحالفات مستقلة بعضها عن بعض. وثمة من يرى أن ترشح النواب المستقلين إلى المقاعد نفسها مرة أخرى في انتخابات فرعية لا عامة، هو «من دون طائل» سياسياً، إذ ما الدافع إلى استقالاتهم أذ، أكانوا سيعيدون

سيعمد التيار الى ترشيح وجوه مستقلة وغير نافرة، نظراً الى أنه لم يخسر أي مقعد نيابي



تتوفّق مشاركة المجموعات المدنية على القرار الذي سننخذه بالإجماع، مع ارجحية المشاركة (رأيف)

ننتقّ معها. أما رأيي الشخصي فهو بضرورة المشاركة دائماً، لفتح المجال أمام الناس للتعبير عن نبض الثورة داخل الصناديق. فدور المعارضة هو الوقوف في وجه السلطة في كل الانتخابات، أكانت نيابية أم نقابية أم بلدية أم طلابية وتقديم مشروع بديل. ينبغي تفعيل دور التصويت العقابي لكسرهم». أما مصادر الكتائب، فتشير إلى أن موضوع المشاركة أو عدمها يناقش في حينه في المكتب السياسي ومع المجموعات المدنية التي تتخالف معها.

في المتن الشمالي، حيث ستخوض أحزاب القوات والتيار والكتائب (إذا اتخذ قرار المشاركة) والقومي والطاشناق المعركة وفقاً للنظام النسبي وعلى ثلاثة مقاعد. وهنا ثمة ارتباك لدى الأحزاب حول من سيخلف النائب الراحل ميشال المر، وكيف ستصوّت كتلته والى جانب أي أحزاب، وإذا ما كان ابنه الوزير السابق إلياس المر، أو ابن شقيقه ميشال المر، سيرشحان ومن المتوقع أن يتحالف التيار الوطني الحر والطاشناق والقومي، لتخيل مقعد على الأقل، وتوقع الحصول على مقعد ثان بواسطة الكسور. رغم أن التحالفات السياسية أيضاً تلعب دوراً مهماً في قلب التناجح، إضافة إلى هوية المرشحين.

وتشير المعلومات إلى أن الخيار سيعمد إلى ترشيح وجوه مستقلة وغير نافرة في كل الدوائر، وذلك لأنه لم يخسر فعلياً أي نائب، بل سيضيف ربحاً غير متوقع في حال الفوز. في كسروان، ثمة مجموعة من القوى التي تتحكم في المعية. النائب فريد الخازن قوة وسينشّق قراره مع تيار المرده، نعمة أفرام قوة، التيار الوطني الحر قوة. بين الثلاثة ثمة أرجحية للتيار، مع العلم بأن القوى الثلاث شبه متكافئة. يلي هذه القوى حزب القوات ثم منصور البون. تتحرك هذه الخارطة مع تحرك التحالفات. في هذا الصدد، يرى شمس الدين أن الانتخابات الفرعية كما الانتخابات النيابية المبكرة وفق قانون العام 2018 نفسه، إن تُوّسست لتناجح جزئية، لأن مرتبطة بالتحالفات الانتخابية، علماً بأن نسبة الاقتراع فيها كانت 33,2%، وهي الأدنى في كل لبنان. ويقول شمس الدين إن «نسبة الاقتراع في الانتخابات الفرعية تنخفض على أساس النظام الألكتروي في كل المقاعد في جيب الحزب الأشتراكي. كذلك بالنسبة إلى المقعد الماروني في زغرنا الذي يُعدّ محسوماً لتيار المرده، أما الدوائر التي يمكن أن تشهد معارك فهي بيروت الأولى والمتن الشمالي وكسروان». ففي دائرة

النائية السابقة بولا يعقوبيان إنهم «ستمثرون في مواجهة هذه السلطة والنمساك بالحياة الديمقراطية»، وتشكك في حصول الانتخابات الفرعية «إنّ تكادت السلطة أن القوى المدنية ستشارك»، في جميع الأحوال، تصيف يعقوبيان، «سنسير وفق قرار التحالف والمجموعات التي

إطلاق صاروخ نحو طائرة معادية فوق الجنوب

في خطوة توكّد سعي المقاومة إلى التصدي للطائرات العدو الإسرائيلي التي تخترق الأجواء اللبنانية، منذ سقوط مسيرة إسرائيلية مفخّخة وإنفجار أخرى في منطقة معوض في الساحلية الجنوبية لبيروت عام 2019، أطلقت المقاومة أمس صاروخاً باتجاه طائرة استطلاع إسرائيلية كانت تحلق فوق الجنوب. وقال المراسل العسكري للقناة ال 12 الاسرائيلية نير دفوري إن «حزب الله أطلق صاروخاً مُضاداً للطائرات نحو طائرة من دون طيار، ولم تحدث أي إصابات». وفي وقت لاحق، أعلن الناطق باسم الجيش الإسرائيلي جوناثان كورنيكس أنه تم

مقالة

خيار التمديد للمجلس أو قانون انتخاب جديد

هيام القصيب

منذ أشهر، والكلام عن الانتخابات النيابية يتقدم في المجالس السياسية، متقاطعاً مع الكلام عن مستقبل الانتخابات الرئاسية، واحتمالات الفراغ وفق السيناريو المعتاد عند انتهاء كل ولاية رئاسية. لكن الواضح حتى الآن أن الانتخابات ومستقبل المجلس النيابي لا يشغلان بال سوى القوى المسيحية وحدها، وفق اعتبارات ورؤى مختلفة حيال هذا الاستحقاق.

قبل أشهر، فتح الرئيس نبيه بري النقاش حول قانون جديد للانتخاب، وبدا يضع الملف على طاولة اللجان والبحث بين الأطراف السياسيين، ضاغطاً في اتجاه تعديله، رغم أن الإشارات الأولى أظهرت بدء اصطفاق مسيحي ضده. تضافرت جهود القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر لمواجهة تمرير أي مشروع قانون انتخاب جديد، في مقابل تأييد بري والمستقبل ورئيس الحزب التقدمي الأشتراكي وليد جنبلاط للبحث في تغيير القانون الحالي، وكل واحد لأسباب تتلاقى في نهاية المطاف حول تأمين السيطرة على عدد من المقاعد التي ذهبت إلى أحزاب وتيارات أخرى.

كان موقف القوى المسيحية حازماً في ترحيل القانون، بين كلام النائب جورج عدوان حينها أن «المشكلة ليست في تغير القانون بل محاولة تغيير النظام»، وكلام النائب الآن عون أن «أهم إنجاز للقانون الحالي تمثيل المكونات كافة، ولا يجوز العودة عنه». انتهت جلسات اللجان على ترحيل النقاشات، ودخل البلد في أزمة الحكومة وتشكيلها. لكن يك لم يد البحث يطوى مرحلياً حول القانون، حتى بدأ بعض القوى المسيحية تحديداً، يلفت إلى احتمالات التمديد للمجلس النيابي، وسط استعادة القوات طرح الانتخابات النيابية المبكرة الذي كان سبق أن اقترحه حزب الكتائب. عملياً لم يعد النقاش مجدداً بشأن الانتخابات النيابية المبكرة، ليس بسبب الوقت الذي لم يعد سانحاً لإجرائها وحسب، بل أيضاً بسبب تكتل قوى سياسية هي نفسها التي تؤيد تعديل القانون الحالي.

تنطلق «القوات» من مبدأ أن الانتخابات المقبلة ستغير خريطة المجلس الحالي وتركيبته وأكثريته، وبالتالي تحاول تحسين حصتها المسيحية في الانتخابات المبكرة على قاعدة التغييرات التي جرت منذ أقل من سنتين وطلات العهد، وضاعفت قاعدتها الشعبية. لكنها في المقابل لم تعد تملك التحالفات التي كانت تخولها سابقاً مع حلفائها

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

تعد تملك التحالفات التي كانت تخولها سابقاً مع حلفائها

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

أخبار

«إطلاق صاروخ أرض جو باتجاه طائرة مسيرة إسرائيلية في نشاط عادي كانت تحلق فوق لبنان ولم تتم إصابتها». ويتخوف جيش العدو من تثبيت هذه العادة، وقال المحلل العسكري في القناة ال 12، روني ندبال، إن الجيش الإسرائيلي يجري حالياً نقاشات حول «إمكانية الرد على إطلاق النار تجاه الطائرة الإسرائيلية المسيرة في لبنان. وهناك تحذورات من أن عدم الرد قد يؤدي إلى تهديدات أخرى ضد الطائرات.» (الأخبار)

توقّيف خلية لـ«داعش» في عرسال

أوقفت استخبارات الجيش 18 شخصاً بشبهة الانتماء إلى تنظيم «داعش»، في بلدة عرسال، ليتبيّن أنّ عدداً منهم كان موقوفاً في سجن

مقالة

خيار التمديد للمجلس أو قانون انتخاب جديد

الحصول على أكثرية تسمح بانتخاب رئيس جديد من خط سياسي مختلف، إضافة إلى أن هذه الألكتروية سبق أن وصلت إلى المجلس لمرتين، ولم تحقق نتائج سياسية تذكر.

ولأن اقتراح الانتخابات المبكرة لم يلاق ردود فعل مؤيدة، بدأت حملة سياسية في اتجاه إجراء الانتخابات في موعدها بالحد الأدنى، وتكثيف الضغط لمنع التمديد للمجلس. وهذه الحملة تكثفت في الأيام الأخيرة، وتوسعت قاعدة المشككين في إجراء الانتخابات. وما يجمع هؤلاء المشككين هو أنهم ينتمون إلى الفريق السياسي نفسه. فاستباق موعد الاستحقاق والسيناريوات المتوقعة، ينطلق من خشية أن تكون المواجهة المقبلة بين مشروعين: التمديد أو إقرار قانون انتخاب جديد، لأن مؤيدي تعديل القانون من بري والمستقبل وجنبلاط، لن يتراجعوا عن مطالبتهم بتعديل القانون كي لا يتعذر ذلك لاحقاً بسبب ضيق الوقت، وهو الأمر الذي انطلق منه بري وحلفاؤه لطرح المشروع للنقاش، العام الفاتت. لا بل إن الأزمات السياسية الحالية والمواجهات حول الحكومة، تضاعف من حججهم لتغيير صورة المجلس وتعزيز حصصهم النيابية. إلا أن وضع البلاد أمام نوع جديد من المبارزة السياسية تتعلق بالتمديد قد تخلق متغيراً آخر. فالاصطفاك لن يكون بالضرورة على الصورة ذاتها كما في الانقسام الحالي حول قانون انتخاب جديد، إذ إن هناك شكوكاً بشأن موقف التيار

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

لم يعد النقاش مجدداً بشأن بسبب تكتل قوى سياسية تؤيد تعديل القانون الحالي

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

لم يعد النقاش مجدداً بشأن بسبب تكتل قوى سياسية تؤيد تعديل القانون الحالي

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

لم يعد النقاش مجدداً بشأن بسبب تكتل قوى سياسية تؤيد تعديل القانون الحالي

الوطني المعارض تقليدياً للتمديد للمجلس النيابي، والمهدّد بالتظاهرات ضده، بأن لا يكون في الحدة نفسها، لا بل قد يصبح أقرب إلى القبول به. ينطلق التيار من مقاربة معاكسة لمقاربة القوات بعد التغييرات التي طالت قاعدته لأسباب عامة لها صلة بأداء العهد، وداخلية تتعلق بالتيار وتحالفاته الانتخابية وما لحق بكتلته النيابية. قد يعترف بها كاملة. وبين احتمالات خسارة مقاعد في كتلته النيابي والتمديد للمجلس النيابي، يرحّج الخيار الثاني، مع الاستعداد لتقديم تبريرات كافية بحجة المثاقفة وبقاء المواقع المسيحية وعدم المس بالتوازنات داخل المجلس ومواجهة احتمالات الفراغ. وهذا من شأنه أن يفتح باباً خلافاً جديداً داخل القوى المسيحية، ويعزّز الانقسام على أبواب انتخابات رئاسية. وسيضاف إلى سجل العثرات التي رافقت العهد ورئيس الجمهورية عماد ميشال عون الذي بنى مطالعاته السياسية مع التيار على رفض التمديد والفراغ في كل أشكاله. قبل أن يصل إلى سدة الرئاسة. فهل ينهي عهده بالتمديد للمجلس بعدما وقف والتيار ضده في بداية عهده؟

أخبار

«إطلاق صاروخ أرض جو باتجاه طائرة مسيرة إسرائيلية في نشاط عادي كانت تحلق فوق لبنان ولم تتم إصابتها». ويتخوف جيش العدو من تثبيت هذه العادة، وقال المحلل العسكري في القناة ال 12، روني ندبال، إن الجيش الإسرائيلي يجري حالياً نقاشات حول «إمكانية الرد على إطلاق النار تجاه الطائرة الإسرائيلية المسيرة في لبنان. وهناك تحذورات من أن عدم الرد قد يؤدي إلى تهديدات أخرى ضد الطائرات.» (الأخبار)

توقّيف خلية لـ«داعش» في عرسال

أوقفت استخبارات الجيش 18 شخصاً بشبهة الانتماء إلى تنظيم «داعش»، في بلدة عرسال، ليتبيّن أنّ عدداً منهم كان موقوفاً في سجن